

## هل تؤسس انتخابات الكنيست لمعادلة جديدة في إسرائيل

الأحزاب العربية تتحد لتحسين تموقعها في الكنيست القادم بعد خيبة أبريل

الانتخابات العامة في إسرائيل تكتسي أهمية استثنائية هذه المرة فإما ستكرس المسار السائد منذ 13 عاما، وأما تؤسس لمعادلة جديدة لا تتعلق فقط بملف السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين بل بالطبقة السياسية الإسرائيلية نفسها.

القُدس - تحدد الانتخابات التشريعية التي تخاض في إسرائيل اليوم الثلاثاء، مصير ومستقبل رئيس الحكومة الحالي بنيامين نتنياهو الذي يواجه ثلاث ملفات قضائية متعلقة بالفساد وخبانة أمانة ستنفجر في وجهه إذا ما فقد حصانته النيابية ومنصبه على رأس السلطة في إسرائيل. وتتمحور المعركة الانتخابية حول قدرة نتنياهو على رأس حزب الليكود في استقطاب كتلة ناخبة من اليمين المتطرف والأحزاب الدينية (الحريديم) لتشكيل حكومة، وإبعاد أي تحالفات مضادة قد تحمل بيني غانتس زعيم حزب أزرق أبيض المصنف يسار وسط، ليشكل حكومة تلتصق من نفوذ اليمين المتطرف، وتقصي الأحزاب الدينية عن أي نفوذ في السلطة.

وسبق وأن وجه غانتس انتقادات إلى الأحزاب الدينية، طارحا فرضية التحالف مع الليكود شريطة إبعاد تلك الأحزاب عن السلطة، حيث ظلت لعقود طويلة إحدى ركائزها.

ويقول باحثون في شؤون الشرق الأوسط أن نتائج هذه الانتخابات قد تحدد المسار المقبل لمآلات الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ويلفتون إلى أن صفقة القرن التي تعمل عليها الإدارة الأميركية، والتي تقول واشنطن إنها ستعلن عنها بعد الانتخابات تتعلق بشخص نتنياهو الذي حظي بدعم خاص من قبل إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، وبالعلاقة خاصة مع مستشار الأخير وصهره جاريد كوشنر المكلف بصياغة الصفقة الأميركية الموعودة.

وأعلنت الاستطلاعات حزب الليكود احتمال نيل بين 33-31 مقعدا، متراجعا عما ناله في الانتخابات الماضية، وبلغ 35 مقعدا، على الرغم من حادثته في الحياة السياسية. ويرى محللون أن توجهات تحالف أزرق أبيض باتت مماثلة لحزب إسرائيل بيتنا الذي يرأسه وزير الدفاع السابق أفيدور ليرمان لجهة النهل من الكتلة الناخبة العلمانية، ما يعني أنهما يتنافس داخل الوعاء الانتخابي ذاته. ويتوقع أن تحصد أحزاب اليمين مجتمع بين 59-51 مقعدا، وأن تنال أحزاب الوسط بين 45-39 مقعدا.

وهذا يعني أنه لن يكون باستطاعة أي من المعسكرين تشكيل حكومة، بل سيحتاج كلا الطرفين إلى أصوات



غانتس يفازل عرب 48

ويتوقع أن تحصد القائمة المشتركة برئاسة أيمن عودة بين 10-12 مقعدا. ويقول مراقبون أنه إذا ما ارتفعت نسبة المشاركة في الانتخابات لدى عرب 48 وتركزت على القائمة المشتركة ولم تنتسب أصواتها صوب الأحزاب الإسرائيلية الأخرى، فمن شأن ذلك أن يرفع الحصص العربية ويجعلها رقما صعبا لتشكيل أي حكومة مقبلة.

وبلغت المشاركة في الانتخابات الماضية بلغت 67.9 بالمئة، وفي المجتمع الفلسطيني 51 بالمئة ونهبت أصوات 30 بالمئة منها لصالح الأحزاب الصهيونية. ونشرت إحصاءات تبين منها أن عدد المخرولين بالتصويت يبلغ 5.8 مليون، من دون احتساب سكان القدس الشرقية، والدروز في هضبة الجولان، إضافة إلى إسرائيليون لهم حق الاقتراع، لكنهم يُقيمون في الخارج منذ فترة طويلة. وتبلغ نسبة الناخبين اليهود 79 بالمئة، بينما تبلغ نسبة الناخبين العرب 16 بالمئة، أما نسبة غير اليهود وهم في معظمهم قادمون جدد فتبلغ 5 بالمئة.

تشريع يُنهي إعفاء اليهود المتشددين من الخدمة العسكرية الإلزامية. واستخدم اليمين خطابا عنصريا ضد عرب 48 في محاولة لصناعة أجواء كراهية تأتي بمزيد من الأصوات لتحالف نتيناهو.

بالمقابل تسعى الأحزاب العربية إلى حصد مزيد من المقاعد داخل الكنيست المقبل في محاولة للتأثير داخل المشهد السياسي الإسرائيلي.

بيني غانتس  
سيغيفر أزرق أبيض تحت  
قيادته اتجاه سفينة  
الدولة الإسرائيلية

وتتقدم الأحزاب العربية إلى هذه الانتخابات ضمن قائمة واحدة بنضوي داخلها مرشحو 4 أحزاب عربية. وكانت هذه الأحزاب قد خسرت في انتخابات أبريل حين تقدمت بشكل متفرق، ونالت 10 مقاعد فقط بعد أن كانت تحتل 33 مقعدا قبل ذلك.

"القائمة المشتركة" العربية أو "إسرائيل بيتنا". وقد أصبح وزير الدفاع السابق أفيدور ليرمان العلماني الذي دخل المعترك الانتخابي كمنافس له صانعا للملح في حملته "لجعل إسرائيل طبيعية من جديد"، مستهدفاً بذلك تأثير الأحزاب اليهودية الأرثوذكسية المتشددة في إسرائيل.

وترجح التوقعات أن يبقى ليرمان بمثابة بخصبة القائمة في الحكومة المقبلة، علما أنه كان خلف فشل نتيناهو في تشكيل حكومة بعد انتخابات أبريل الماضية، حينما تمسك بشرط تمرير قانون التجنيد على اليهود المتدينين، وهو ما دفع زعيم الليكود إلى طلب حل الكنيست والذهاب في انتخابات جديدة. وتظهر استطلاعات الرأي اكتساب ليرمان شعبية كبيرة بسبب حملته ضد الأحزاب اليهودية المتشددة التي تعتبر جزءا مهما من ائتلاف نتيناهو المخطط له.

ويتهم ليرمان هذه الأحزاب بالسعي إلى فرض الشريعة اليهودية على السكان العلمانيين في إسرائيل، ويريد انتزاع

إدلب رهينة  
تفاهات القمة  
الثلاثية في تركيا

دمشق - استضاف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان نظيره الروسي فلاديمير بوتين والإيراني حسن روحاني الإثنين، لمناقشة الوضع في سوريا وخصوصا تحركات دمشق لاستعادة إدلب، آخر معقل للفصائل المقاتلة والجهادية في البلاد.

وانضم بوتين وروحاني إلى الرئيس التركي في العاصمة أنقرة لعقد خامس قمة ثلاثية بينهم منذ 2017 مرتبطة بالنزاع، وسط اعتقاد بأنها ستكون حاسمة لجهة تكريس هدنة دائمة، أو فتح الباب لتصعيد شامل وإن كان كثيرون يميلون إلى ترجيح كفة الخيار الثاني، خاصة وأن تركيا لم تف بالالتزامات لجهة حل جبهة فتح الشام.

وشدد الرئيس الروسي على ضرورة اتخاذ إجراءات إضافية لاستئصال خطر الإرهاب في إدلب، لافتا إلى ضرورة عدم تحويل سوريا لمناطق نفوذ، في رسالة بدت موجهة لتركيا والولايات المتحدة.

وتدعم روسيا وإيران الرئيس بشار الأسد، في المقابل تدعم تركيا الفصائل المسلحة وأساسا الجهادية. ومع تمكن الأسد من تعزيز وضعه، برزت تحولات في أولويات تركيا تجاه منع تدفق اللاجئين، والأهم الحيولة دون تكريس الأكراد لسلطتهم في شمال شرق البلاد.

ويقول محللون إن أنقرة تحاول استثمار ملف إدلب، لمقايضة روسيا في ملفات تتعلق بالشريط الحدودي والأكراد، وهي تدرك أن استمرار سيطرة الجماعات الجهادية على تلك المحافظة لا يمكن القبول به روسيا.

وتنشر تركيا 12 نقطة مراقبة في إدلب ومحيطها في تطبيق لاتفاق سوتشي الذي تم التوصل إليه قبل عام ونصف العام، لكن تلك النقاط تواجه مخاطر إذ انفصلت إحداها عن باقي أجزاء إدلب عندما تقدمت القوات الحكومية الشهر الماضي. وتواصلت الضربات الجوية في المنطقة رغم اتفاق ملعن من جانب واحد لوقف إطلاق النار في 31 أغسطس.

والتي جانب ملف إدلب بحثت القمة الثلاثية مسألة اللجنة الدستورية، وأشارت المحللة لدى مجموعة الأزمات الدولية دارين خليفة إلى أن تشكيل اللجنة سيشكل انتصارا سياسيا لبوتين يضاف إلى انتصارات روسيا العسكرية في سوريا. لكنها أضافت أن لا يمكن الذهاب في التوقعات بعيدا.

## الحكومة الأردنية بين تصعيد المعلمين ونزيف خزينة الدولة

## الرزاز يوعز بوقف المشاريع الرأسمالية

لها لأغراض سياسية، ومن بينها إعادة منح الشرعية "المزوجة" لجماعة الإخوان المسلمين. وسبق وتساءل الرزاز في حوار تلفزيوني عن السبب الكامن خلف توقيت اختيار النقابية للتصعيد، معتبرا أنه لو كان الحجايا موجودا لما وصل الأمر إلى هذه النقطة.

الذي يعود للعام 2014، خاصة وأنه يأتي بعد أيام فقط من مقتل نقيب المعلمين أحمد الحجايا في حادث سير. وبات مجلس النقابية والهيئة المركزية بيد مجموعة "صقورية" محسوبة على الإسلاميين الأمر الذي قد يفسر أيضا سبب تصلب الحكومة التي تعتبر أن هناك محاولة ابتزاز تعترض

وفي خطوة استباقية، لإجراء أبحاث به النقابة سابقا، عبر تقديم استقالات جماعية للمعلمين، حال لم تتحقق مطالبهم بالعلاوة المالية، نقلت قناة "المملكة" (حكومية) عن وزير التربية، وليد المعانسي، إبعازه لمدراء التربية "قبول استقالة أي معلم على الفور".

ورد على ذلك، قال ناصر النواصرة نقيب المعلمين الأردنيين بالوكالة، في فيديو بثته النقابة عبر صفحتها على موقع فيسبوك، مساء الأحد، إن "كل المعلمين والمعلمات مضرسون، والنقابة تتحمل المسؤولية، والإضراب مستمر".

ومساء السبت، رفض المعلمون دعوة الرزاز إلى تعليق الإضراب، بعد أن وجه رسالة للأسرة التربوية، معتبرين ما جاء فيها "مخيبا للآمال"، لعدم تناول الرزاز فيها الحديث عن "العلاوة المالية المستحقة".

وهناك معطيات تفيد بأن النقابة التي يقودها النواصرة، المحسوب على جماعة الإخوان المسلمين نتجه لتصعيد خطواتها من خلال تنظيم تحركات احتجاجية في المحافظات بالتوازي مع استمرار الإضراب.

ويقول محللون إنه وإن بدا أسلوب تعاطي الحكومة غير مقنع فإنه بالمقابل هناك شكوك كبرى تحيط بتوقيت إعادة طرح النقابة لمطلبها

الحالي للنقابة الذي يكلف خزينة الدولة، بحسب الرزاز، نحو 112 مليون دينار (أكثر من 150 مليون دولار). ويعتقد متابعون أن الحكومة تتجه إلى اتخاذ خطوات تصعيدية في مواجهة الإضراب الذي تشكك الأخيرة في أن له

أبعادا سياسية، وما الكتاب الذي صر عن وزير التربية والتعليم والموجه لمديري المدارس بتسجيل أسماء المعلمين المضربين إلا نية لترهيب هؤلاء.

وهناك فتاعة سائدة بأن الحكومة فشلت فشلا ذريعا في إدارة الأزمة إلى حد الآن مع النقابة من خلال اعتماد سياسة الهروب إلى الأمام، وأنه كان الأفضل فتح حوار جدي مع الأخيرة دون شروط مسبقة للتوصل إلى تفاهات.

واعتبرت نقابة المعلمين في بيان، الأحد رفض الرزاز لدعوتها إلى الحوار، والذي سمعت به من وسائل الإعلام، ما هو إلا "استعلاء وفوقية" من رئيس الوزراء، والذي تصر على لقائه كـ"شخصه الاعتباري".

المطلب العلاوة يعود للوضع المالي السيئة للدولة التي لا تستطيع تحمل أي زيادة في النفقات، وهناك خشية حقيقية من أن رضوخ الحكومة قد يفتح الباب أمام هياكل نقابية أخرى للمطالبة بزيادات.

ولفت الخبراء إلى أن الأردن يعاني من أزمة اقتصادية خانقة، حيث تجاوزت معدلات المديونية سقف 40 مليار دولار، وسط نزيف حاد في الخزينة العامة. ويستشهد الخبراء للدلالة عن

الوضع غير المسبوقة التي يمر بها الاقتصاد الأردني، بإيعاز رئيس الوزراء عمر الرزاز، الإثنين إلى وزير المالية عز الدين الكناكبة بوقف جميع المشاريع الرأسمالية، التي لم يتم البدء بتنفيذها، واستثناء تلك المشاريع المرتبطة بمنح وقروض خارجية، وبرر الرزاز في كتاب له الخطوة "بالأوضاع المالية الصعبة التي تمر بهذا خزينة الدولة".

وقبلها كان رئيس الوزراء قد أصدر قرارا، بإعادة تسجيل جميع العقارات الحكومية باسم الخزينة، ما فهم منه أن هناك توجه نحو خصصتها، في محاولة لوقف النزيف الحاصل، خاصة بعد غياب بدائل وضوم المساعدات الخارجية في ظل تراجع واضح للأردن في سلم أولويات الدول الداعمة.

واضطرت حكومة الرزاز في مايو الماضي إلى اتخاذ قرار بخفض النفقات إلى نحو 162 مليون دولار، لاحتواء عجز الموازنة العامة لسنة 2019 وهناك توجه لإجراء مماثل.

ويقول الخبراء إن هذه الإجراءات التي تتخذها الحكومة تباعا تهدف إلى وقف النزيف المالي المتواصل، وبالتالي فإنه من المستبعد أن تقبل بالعرض

عمان - يتواصل الإضراب المفتوح للمعلمين في الأردن، لليوم الثامن على التوالي في غياب مؤشرات عن قرب انفراج الأزمة بين نقابة المعلمين والحكومة التي لا تزال ترفض طلب النقابة منح علاوة بنسبة 50 بالمئة.

وهناك جهود نيابية مستمرة في محاولة لجمع الطرفين إلى طاولة الحوار. وأعلن رئيس لجنة التربية النيابية إبراهيم البدور الإثنين، أن "جهود جمع الطرفين وإعادتهما إلى المفاوضات مرة أخرى ما تزال متواصلة".

وشدد البدور في تصريحات صحافية على أن "الحوار يجب أن يستمر للوصول إلى نقطة الالتقاء بالوسط ترضي كلا الطرفين".

إبراهيم البدور  
الحوار يجب أن يستمر  
لوصول إلى نقطة التقاء  
ترضي كلا الطرفين

ويقول متابعون إن عملية إن ذراع تمارس بين النقابة والحكومة، وسط مخاوف من تصعيد كلا الطرفين في حال فشلت جهود الوساطة، الأمر الذي لن ينعكس فقط على وضع الآلاف من الطلبة، بل سيزيد المناخ العام تازيما. وبدأ إضراب علمي الأردن، الأحد قبل الماضي بدعوة من نقابة المعلمين التي تضم في صفوفها نحو 140 ألف منخرط في خطوة تصعيدية بعد يومين فقط من تحرك احتجاجي واسع قوبل بصد من قبل قوات الأمن. ويقول خبراء اقتصاد إن التشدد الحكومي في عدم الاستجابة

## القضاء الأردني: اتفاقية الغاز مع إسرائيل لا تحتاج موافقة مجلس الأمة

العام ولا من دوائر الدولة". وطالب مجلس النواب الأردني الحكومة في 26 مارس الماضي بإلغاء اتفاقية توريد الغاز الطبيعي من إسرائيل. وجدد نواب مؤخرا الطلب، خاصة بعد تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي بشأن ضم غور الأردن.

ووقعت شركة الكهرباء الوطنية الأردنية (وهي شركة مملوكة بالكامل للحكومة الأردنية) في 26 سبتمبر 2016 اتفاقا قيمته 10 مليارات دولار مع شركة نوبل إنترجي لتوريد الغاز من حقل ليفيathan البحري بقيمة 10 مليارات دولار "لا تتطلب موافقة مجلس الأمة".

وبحسب قرار المحكمة الذي نشرته الجريدة الرسمية فإن "الاتفاقيات التي تبرمها شركات مملوكة بالكامل للحكومة مع شركات أخرى لا تدخل في مفهوم الاتفاقيات المنصوص عليها في الدستور، ولا يحتاج نفاذها لموافقة مجلس الأمة" بشقيه مجلس النواب ومجلس الأعيان.

وأضافت أن "ملكية الحكومة لكامل الأسهم أو لخصص في شركة الكهرباء الوطنية المساهمة العامة لا يسبغ عليها صفة المؤسسة العامة الرسمية (... كونهما تدار من أشخاص القانون الخاص، وليس من أشخاص القانون